



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات
العقلية

اللواء د. علي أحمد راغب

٢٠٠٣ م

الإتجار غير المشروع في المخدرات
والمؤثرات العقلية

اللواء د. علي أحمد راغب



الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

المقدمة

المخدرات - بصفة عامة - هي مجموعة من العقاقير النباتية أو الكيميائية أو الصناعية التي يثبت أن تعاطيها أو الاعتياد عليها أو إدمانها يؤدي إلى حدوث خلل بالنشاط الجسماني والنفسي للمتعاطين^(١)، وينجم عن ذلك مشكلات صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية للمتعاظمي وللمحيطين به من الأسرة ودائرة العمل، وكلما تفسى التعاطي زادت أبعاد هذه المشكلات وامتدت آثارها إلى المجتمع بل والمجتمع الدولي أيضا^(٢).

لذلك أصدرت أغلب دول العالم التشريعات الجنائية الوطنية التي أرست فيها كافة المبادئ القانونية الجنائية التي تجرم وتعاقب بعقوبات صارمة كافة صور التعامل غير المشروع في المخدرات^(٣) حتى وصلت العقوبات في

(١) يجري حصر هذه العقاقير التي يثبت ضررها بواسطة هيئة الصحة العالمية والجهات الصحية المحلية بالدول لإدراجها في جداول قابلة للاضافة أو الحذف والتغيير بمعرفة الجهات الدولية المعنية والمشرع المحلي.

(٢) للمزيد من التفصيل حول التعريف بماهية المخدرات أنظر:

- محمد فتحي عيد. جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري، رسالة دكتوراه،

دار لوتس للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٢.

- علي أحمد راغب. السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات: دراسة مقارنة، القاهرة،

١٩٩٢، ص ١٤٢.

- عوض محمد عوض. قانون العقوبات الخاص، المكتب المصري الحديث،

القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٥.

(٣) محمود محمود مصطفى. شرح قانون العقوبات الخارجي، الطبعة السادسة، القاهرة

١٩٦٤، ص ٧١١، ومن ثم فإنه إلى جانب الاتجار غير المشروع في المخدرات فهناك

تداول - محدد - يعد مشروعاً وذلك للاغراض الطبية والعلاجية والاختبارات العلمية

المعملية، ويجرى هذا التداول بمعرفة السلطات محلياً ودولياً.

أغلب دول العالم إلى الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة في جرائم الجلب والاتجار غير المشروع، كما سعى المجتمع الدولي لمواجهة ذات المشكلات بالعمل على عقد الاتفاقيات الدولية التي ترسى وتنظم أوجه التعاون في هذا المجال .

ورغم هذه الجهود الوطنية المحلية، والجهود الدولية بكافة مستوياتها الثنائية والإقليمية والعالمية فإن كافة الإحصاءات الصادرة عن الدول المختلفة أو المنظمات الدولية المتخصصة تشير إلى تفاقم مشكلة المخدرات في كافة أنحاء العالم .

وقد عبر عن القلق المتزايد من هذه المشكلة العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية ومنها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الخاصة بالتعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق التنمية حيث جاء بتوصيات أنه ومع ملاحظة الخطر المروع الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي يدخل في عداد أبشع الجرائم التي تواجهها البشرية، والعمل الذي قامت به في هذا المجال وحدات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة، ومع الشعور بالقلق إزاء استمرار هذه الظاهرة دون تناقص على الرغم من الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، يصبح من الأهمية بمكان إعطاء الجهود الرامية إلى مكافحة هذا النوع من الاجرام مكاناً رئيسياً في جميع خطط وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية في هذا المجال، وينبغي أن تقدم إلى البلدان النامية مساعدة خاصة في تنفيذ البرامج المعنية بإساءة استعمال العقاقير المخدرة، ووضع الاستراتيجيات للتعاون في الوقاية والمكافحة .

ونظراً لامتداد مشكلة المخدرات وآثارها وصور تجريم الأفعال المرتبطة بها امتداداً كبيراً بداية من إنتاج أو زراعة أو استخراج أو تحوير أو صناعة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومروراً بجرائم تمويل وإدارة وتنظيم هذه الأفعال وغيرها من أفعال التخزين والنقل والاتجار والتهرب والجلب والتوزيع، وانتهاءً بالحيازة والتعاطي والإدمان وما يترتب عليها من مشكلات صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية، كان من الطبيعي أن تمتد السياسات الجنائية واستراتيجيات مكافحة جرائم المخدرات من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي إقليمياً وعالمياً حتى يمكن السيطرة على مشكلة المخدرات وتحجيمها.

وكي نعرض لأحدث الاتجاهات والمستجدات في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية نرى عرض الفروع التالية:

الفرع الأول: حجم مشكلة المخدرات عالمياً وأسبابها.

الفرع الثاني: خطوط وأساليب التهريب.

الفرع الثالث: خطة مواجهة مشكلة المخدرات في مصر.

الفرع الرابع: التعاون الدولي والجهود العالمية والإقليمية لمواجهة مشكلة المخدرات.

الفرع الأول: حجم مشكلة المخدرات عالمياً وأسبابها

شهدت معظم بلدان العالم في مختلف القارات حروباً طويلة على مدى التاريخ ثم انتهت الحرب . . ومضى التاريخ وأصبحت تلك الحروب في طي النسيان.

ويؤكد الوضع العالمي أن كافة بلدان العالم وأيا كانت أيدلوجياتها

السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو انتمائها الديني تشهد حرباً ضارية ضد المخدرات منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ولم تنته الحرب . . ولم تنتصر دولة واحدة رغم إنفاق المليارات ورغم تعدد الأجهزة الدولية والإقليمية والمحلية التي تواجه المخدرات .

ومشكلة المخدرات هي مشكلة عالمياً لا تقتصر على بعض الدول، وإنما تمتد لتشمل جميع قارات العالم، وان تزايدت في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وكذا أوروبا الشرقية، واليابان، وبعض أجزاء من الشرق الأوسط، فلقد أدت التطورات في أنظمة الاتصالات والمواصلات إلى تطور قدرات مهربي المخدرات من نقل ميادين المعركة إلى مواقع جديدة، ومن تحريك أموالهم حول العالم، كما تمكنوا من تجهيز أنفسهم باحدث ما قدمه العالم من أسلحة وتكنولوجيا متطورة وخبراء .

وعلى جانب آخر، فإنه في نهاية الثمانينات اتجهت دول أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا، والباسفيكي إلى توثيق التعاون مع شركائهم من دول أمريكا اللاتينية، دول الكاريبي، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، بينما سعت الأمم المتحدة إلى تنمية إطار العمل الدولي ضد تجارة المخدرات .

وبالرغم من الاشتباه في تطور حكومات معينة في أنشطة غير مشروعة لتجارة المخدرات، ووجود علاقات مشبوهة مع بعض جماعات الإرهاب والمخدرات فإن كثيراً من الدول قد تزايدت انشغالها بعلاقات خفية مع امبراطوريات للاتجار في المخدرات .

- وبشكل مختصر وموجز يمكن النظر إلى مشكلة المخدرات دولياً - وفق الرؤية التقليدية - على أنها تشتمل على :
- الانتاج (الزراعة والتخليق والتصنيع).
 - التصدير (التخزين والنقل والتهرب).
 - التسويق (كتجارة عالمية).
 - التعاطي والإدمان ،
 - شبكات غسل الأموال .
 - الاجرام المنظم في جرائم المخدرات .
 - الفساد الحكومي (الموظفون العموميون) .

وبشكل آخر يمكن النظر إلى مشكلة المخدرات ، من خلال الرؤية العالمية لهيئة الأمم المتحدة وبرنامجهما للرقابة على المخدرات ، والتي ظهرت عند عقد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقرها بنيويورك خلال الفترة من ١٠-٨ يونيو ١٩٩٨ م ، والمناقشات التي جرت للإعداد لها خلال العامين السابقين ، وأثناء انعقاد الدورات العادية والمستأنفة للجنة المخدرات بفيينا ، ويمثل هذه الرؤية تلك الموضوعات التي تناولتها جداول أعمال هذه الدورات ، وكذا الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة ، وهي :

- ١ - تعزيز التعاون القضائي .
- ٢ - الرقابة على المنشطات الامفيتامينية وسلائفها .
- ٣ - خفض الطلب على المواد المخدرة .
- ٤ - مكافحة غسل الأموال .
- ٥ - إبادة الزراعات غير المشروعة وتعزيز برامج التنمية البديلة .

٦ - تحسين التعاون الإقليمي .

٧ - تنسيق مكافحة المخدرات وما يتصل بها من جرائم منظمة ، ومكافحة الجماعات الإرهابية المشتغلة بالاتجار بالمخدرات .

الموقف العالمي الراهن لمشكلة المخدرات وأهم المستجدات الدولية:

تطورت مشكلة المخدرات والمشكلات المتفرعة عنها عبر التاريخ الطويل وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لمحاولة تحجيمها ، وتغير باستمرار موقف المخدرات في مجال الانتاج زراعة وتصنيعا ، وكذا بالنسبة لأماكن التخزين وخطوط التهريب والاتجار والتوزيع والتعاطي ، واتجهت أغلب هذه التغيرات نحو المزيد من الخطورة ، وتزايدت تهديدات الزراعات المخدرة نتيجة وصولها إلى المنازل ، وكذا تصنيع المؤثرات العقلية وانتاج أنواع جديدة أشد ضررا في معامل سرية انتشرت حول العالم في الوقت الذي لجأت فيه العصابات المنظمة لوسائل جديدة لتهريب استخدمت فيها أكثر الوسائل التكنولوجية تطورا بما فيها شبكات الانترنت العالمية .

تشمل المستجدات الدولية في مجال المخدرات الموقف الراهن لمشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية وسوف نتناول هذا الموضوع طبقاً للترتيب الجغرافي العالمي والذي يتضمن أنشطة الإنتاج والتهريب والاتجار والتعاطي على النحو التالي :

أولاً : قارة أفريقيا:

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للرقابة على المخدرات بالنسبة للوضع في أفريقيا والمقدم للدورة رقم ٤٤ للجنة المخدرات المنعقدة في فيينا خلال

شهر مارس ٢٠٠١م إلى أن الموقف بالقارة قد ازداد سوءاً بسبب انتشار المرض والفقر في أنحاء عديدة منها، وأن هناك نحو ٣٢ مليون مواطن يتعاطون المخدرات، ونحو ٢٥ مليون مواطن مصابون بالإيدز.

تعاني الكثير من البلدان الأفريقية من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة ولذا فإنه عند وضع برامج لمكافحة المخدرات يجب الأخذ في الاعتبار النزاعات والحروب الأهلية والفقر والإيدز والجريمة والفساد في بعض البلدان حيث أنها جميعها وثيقة الصلة بمشكلة مكافحة المخدرات، وعلى الرغم من جهود إبادة الزراعات وتحقيق العديد من الضبطيات الهامة في بعض بلدان أفريقيا إلا أن المنطقة لا تزال موردا رئيسيا للقنب الذي يعتبر أكثر المخدرات تعاطياً، تليه إساءة استعمال المؤثرات العقلية نتيجة عدم كفاية نظم الترخيص والتفتيش على تجارة تلك المواد، ويستمر في أفريقيا الجنوبية والشرقية الصنع غير المشروع للميثاكوالون وتعاطيه كما أصبح تعاطي الهيروين والكوكايين أوسع انتشارا في المناطق الحضرية نظرا لهبوط أسعارهما في البلدان الأفريقية.

وفي عام ١٩٩٩ أشارت ضبطيات القنب والهيروين والمؤثرات العقلية إلى زيادة ملحوظة بالمقارنة بعام ١٩٩٨م بينما هبطت ضبطيات الكوكايين والكميات المضبوطة والمبلغ عنها ما زالت قليلة نسبيا وربما لا تعكس مدى الاتجار غير المشروع بتلك المواد وتعاطيها في المنطقة.

والعصابات المنظمة في أفريقيا الغربية إلى جانب خبرتها في تهريب القنب والهيروين تسعى جاهدة لنقل الاتجار بالكوكايين إلى كافة مناطق أفريقيا وخاصة أفريقيا الجنوبية والغربية وتستخدم تلك العصابات أيضا أعدادا كبيرة من مواطني بلدان أفريقية مختلفة لنقل وتهريب المخدرات،

ويتنشر تعاطي الكوكايين بوجه خاص في أفريقيا الجنوبية حيث سجل سعر الكوكايين في مدن مثل هراري وجوهانسبرج في السنوات الخمس الأخيرة هبوطاً حاداً.

وفي إفريقيا الشرقية، تهرب معظم المخدرات غير المشروعة بحراً مخبأة في أغلب الأحيان في الحاويات عبر موانئ جمهورية تنزانيا وجيبوتي وأريتريا ويتم التهريب عبر السفن الضخمة العابرة للمحيطات التي تحمل كميات تصل إلى عدة أطنان تزود منها سفن تموين صغيرة.

ويبدو أن تعاطي المخدرات في أفريقيا يزداد زيادة كبيرة في عدد النساء والأطفال المتعاطين للمخدرات، كذلك فإن طريقة التعاطي تتغير ويتم تعاطي الهيروين بالحقن، وبالرغم من أن معدل تعاطي المخدرات بالحقن منخفض نسبياً فإن ذلك يدعو للقلق حيث أن معدل انتشار الإصابة بالإيدز مرتفع في معظم أجزاء أفريقيا وخاصة في بلدان أفريقيا الجنوبية، وقد كانت العلاقة بين المخدرات والإيدز موضع اهتمام المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز والذي عقد في ديربان جنوب أفريقيا يولييه ٢٠٠٠م.

ثانياً : أمريكا الوسطى والكاريبية:

يستغل موقع منطقة أفريقيا الوسطى والكاريبية من جانب تجارة المخدرات لما بها من مساحات شاسعة تنتج محاصيل المخدرات وأسواق هامة للتجار غير المشروع بها خاصة وأن منطقة الكاريبي تتألف من مئات الجزر الصغيرة نسبياً والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمعظم بلدان المنطقة أوضاع صعبة ورغم الصعوبات الكثيرة في مواجهة المشكلة إلا أن هناك تقدماً ملموساً في محاربة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها على نحو غير مسبق .

ويتم تهريب المخدرات في أمريكا الوسطى بكثرة وخاصة الكوكايين وعجينة الكوكا والكراك عن طريق البر، ويبدو أنه يتزايد استخدام الموانئ الواقعة على البحر الكاريبي وعلى المحيط الهادي لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة (في أمريكا الوسطى).

ومن الطرق الشائعة في الكاريبي انزال شحنات المخدرات غير المشروعة من الجو إلى المياه الساحلية حيث تلتقطها زوارق بخارية سريعة، وتستخدم أيضا السفن الخاصة ومراكب الصيد ويخوت النزهة بدرجة كبيرة في أغراض الاتجار البحري غير المشروع بالمخدرات.

ونظراً لتزايد الجهود التي تبذلها السلطات المختصة في بعض البلدان لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، يبادر تجار المخدرات الآن بنقل عملياتهم إلى بلدان ذات سلطات قضائية ضعيفة، وتخزين المخدرات في أماكن منعزلة.

وقد أدى ذلك إلى زيادة تعاطي المخدرات وتفاقم الجرائم ذات الصلة وزيادة العنف في تلك البلدان، وبالرغم من أن معظم بلدان المنطقة قد أعربت عن عزمها القوي على التعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها إلا أن جهودها كثيراً ما تحبط نظراً لعدم كفاية الموارد المالية والبشرية.

وتمثل السياحة والاستثمار الأجنبي مصادر هامة للدخل بالنسبة لبلدان الكاريبي، وخاصة البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية وديوان أجنبية مرتفعة وتظل المشاريع المشتركة ومناطق التجارة الحرة تحدياً إضافياً لجهود مكافحة الجريمة وخاصة غسل الأموال المتأنية من جرائم المخدرات.

ثالثاً : أمريكا الشمالية:

أشار تقرير الوفد الأمريكي المقدم لاجتماعات لجنة المخدرات في دورتها ٤٤ المنعقدة في فيينا خلال شهر مارس ٢٠٠١م إلى أن عدد المدمنين بالولايات المتحدة انخفض من ٢٥ مليون إلى ١٤ مليون مدمن، إلا أنه يلاحظ انخفاض سن التعاطي إلى أقل من ١٨ سنة، وأشار أيضاً إلى إجمالي الانفاق السنوي على مشكلة المخدرات يبلغ نحو ١٨ مليار دولار (منها ١٢ مليار للمكافحة، ٢,٥ مليار للوقاية، ٣,٥ مليار للعلاج وإعادة التأهيل).

هذا ولا يزال القنب أكثر المخدرات تعاطيا في كندا والمكسيك والولايات المتحدة ولا تزال الزراعة المائية للقنب في كندا وفي جزء من الولايات المتحدة مثارا للقلق شديد من أجهزة انفاذ القوانين في هذين البلدين وقد حققت أجهزة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة نجاحات في القضاء على القنب غير المشروع بينما يظل تأثير أجهزة المكافحة في كندا محدودا، ففي بعض أنحاء البلد لا تفرض على زارعي القنب غير المشروع سوى عقوبات ضعيفة، لذا يصعب ردع القائمين بالزراعة بينما تظل المكسيك مصدرا رئيسا للقنب.

وقد انخفض في الولايات المتحدة معدل تعاطي الكوكايين بين الشباب بنسبة ١٤٪ من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩ وان ظل المستوى العام لتعاطي الكوكايين كما هو ويرجع ذلك إلى التدابير التي اتخذت للتوعية بأضرار تعاطي المخدرات، وبوجه عام انخفض تعاطي الهيروين، وفي كندا أسفرت بعض الدراسات عن حدوث زيادة في تعاطي المخدرات بين طلبة المدارس الثانوية، وفي المكسيك يزداد تعاطي الكوكايين وان كان أقل منه في كندا والولايات المتحدة.

ويتزايد إلى جانب تعاطي الميثامفيتامين الذي لا يزال واسع الانتشار وبصفة خاصة في الأجزاء الغربية من كندا والولايات المتحدة، تعاطي الاكستاسي الأوروبي المنشأ من جانب الشباب في أمريكا الشمالية وسجلت مضبوطات الاكستاسي في الولايات المتحدة زيادة حادة عام ٢٠٠٠م.

أمريكا الجنوبية:

لا تزال أمريكا الجنوبية المصدر الوحيد للكوكايين المنتج على نحو غير مشروع والذي يهرب إلى أمريكا الشمالية في المقام الأول وإلى أوروبا بدرجة متزايدة وبرغم اختلاف أساليب الاتجار غير المشروع بالمخدرات فإن جميع بلدان أمريكا الجنوبية يجري استخدامها كنقاط لإعادة الشحن، ففي بلدان القسم الشمالي من أمريكا الجنوبية يتم الاتجار بالكوكايين على نطاق واسع والمتجه نحو أمريكا الشمالية ونحو أوروبا، ومن ناحية أخرى تهرب كميات صغيرة من الكوكايين في القسم الجنوبي من أمريكا الجنوبية وبواسطة ناقلين ومعظمها إلى أوروبا.

وتبذل حكومتا بوليفيا وبيرو أقصى جهودهما من أجل الحفاظ على النتائج الإيجابية التي حققتها في السنوات الأخيرة للحد من الزراعة غير المشروعة لنبات الكوكا والتوسع في برامج التنمية البديلة.

ولا يزال تعاطي الكوكايين في معظم بلدان أمريكا الجنوبية مرتفعاً للغاية ولا يشكل تعاطي الهيروين ظاهرة خطيرة في المنطقة، وتضع الحكومات نصب أعينها مشكلة الهيروين وما يقترن بها من أخطار.

وفي نهاية أغسطس ٢٠٠٠م عقد في برازيل أول اجتماع قمة لأمريكا الجنوبية بشأن المشاكل المشتركة وكان من بينها الاتجار غير المشروع بالمخدرات

وما يقترن به من جرائم وضرورة التعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واساءة استعمالها في أمريكا الجنوبية .

واعتمدت حكومة كولومبيا خطة شاملة (الدعم المؤسسي والتنمية الاجتماعية ٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، والتي تتضمن استراتيجية شاملة متقدمة القطاعات لمكافحة صنع المخدرات والاتجار غير المشروع بها . . . وسوف يدعم تنفيذ تلك الخطة مالياً كلا من الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية واليابان .

شرق وجنوب شرق آسيا:

شهدت اجتماعات لجنة المخدرات في دورتها رقم ٤٤ المنعقدة في فيينا خلال شهر مارس ٢٠٠١م، تقدم كل من اندونيسيا وتايلاند ولاوس والصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وميانمار (بورما) بمشروع قرار للتعاون على مكافحة مشكلة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي انطلاقاً من الحاجة الفعلية إلى تعزيز التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي المتعدد الأطراف على مكافحة المخدرات بهذه المنطقة .

هذا وقد صدر قرار اللجنة في هذا الشأن مقدراً توافق الآراء بين دول المنطقة والذي أسفر عن إعلان بانكوك السياسي الذي اعتمده ٣٣ دولة مشاركة، ومرحبا بخطة العمل المعنونة عملية تعاون رابطة أم جنوب شرقي اسيا والصين في مواجهة العقاقير الخطرة، وطالبا من برنامج الأمم المتحدة متابعة هذه العملية والتقدم بتقرير لاجتماع لجنة المخدرات في دورتها المقبلة رقم ٤٥ والتي سوف تعقد بفيينا خلال عام ٢٠٠٢م .

هذا وبالرغم من أن ميانمار لا تزال ثاني أكبر مصدر للهروين والأفيون في العالم إلا أنه انخفض في السنوات الأخيرة الانتاج غير المشروع للأفيون

وانخفضت زراعات خشخاش الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وظلت زراعته طفيفة في كل من تايلاند وفيتنام ويهرب الهيروين المصنع في المثلث الذهبي إلى المحافظات الحدودية في الصين حيث ينقل منها شرقا حتى الساحل وإلى ما وراءه، ويهرب أيضا عبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام إلى منطقة الحكم الذاتي في غوانكسي ومحافظة غواندونغ في الصين وينقل الهيروين من المثلث الذهبي إلى المدن الرئيسية في شبه جزيرة جنوب شرقي آسيا حيث يباع هناك أو ينقل إلى اجزاء أخرى في العالم .

ولا يزال تعاطي المواد الأفيونية يمثل مشكلة في كل من جمهورية لاوس الديمقراطية والصين وفيتنام وميانمار وتشير الدراسات إلى أن حالات الإصابة بمرض الإيدز يتزامن انتشاره مع انتشار ممارسة حقن الهيروين .

وقد سجل في شرق وجنوب شرقي آسيا ارتفاع ملحوظ في صنع المنشطات الامفيتامين والاتجار بها وتعاطيها أثناء السنوات القليلة الماضية ولا تزال تستخدم المعامل غير المشروعة في المناطق الحدودية بين ميانمار وتايلاند وبين ميانمار والصين ، وفي الصين بدأت المعامل السرية لصنع الميثامفيتامين التي كانت تعمل في المنطقة الساحلية تظهر في مناطق أبعد نحو الداخل .

ويمثل الشباب في جميع المدن الرئيسية في شرق وجنوب شرق آسيا المتعاطون الرئيسيون للمنشطات الامفيتامينية .

ومما يدعو للقلق الزيادة الحادة لتعاطي الاكستاسي في بعض بلدان جنوب وشرق آسيا وتشير الضبطيات المتزايدة للاكستاسي أنه قد صنع سريريا

في أوروبا وخاصة هولندا ويحتمل أن تكون بعض المعامل الموجودة على منطقة الحدود بين ميانمار وتايلاند قد بدأت بالفعل في صنع الاكستاسي .

غرب آسيا :

تمثل الحروب التي تشنها حالياً القوات الأمريكية والقوات المتحالفة على حكومة طالبان في أفغانستان نقطة تحول جديدة وهامة لا بد وأن تؤثر على حجم الزراعات غير المشروعة لحشخاش الأفيون وتهريب الناتج منها .

وجدير بالذكر أن تقرير أمانة لجنة المخدرات لهذا العام قد أشار إلى أن ٦٩٪ من الانتاج العالمي من الأفيون ينتج في أفغانستان، وكان وفد أفغانستان المشارك في اجتماعات لجنة المخدرات في دورتها ٤٤ المنعقدة بفيينا خلال شهر مارس ٢٠٠١م، قد أشار إلى توافر معلومات لديهم تفيد أن الاستخبارات في باكستان يقوم بدور كبير لمساعدة بعض منتجي وزارعي المواد المخدرة في أفغانستان (الأراضي التي تسيطر عليها حركة طالبان) وذلك بهدف استخدام الأموال المتحصلة في زعزعة الاستقرار في كل من الهند وافغانستان).

وكانت آخر تقارير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات قد أشارت إلى تواصل في افغانستان الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون على نطاق واسع فالمساحة المزروعة التي كانت قد سلجت زيادة كبيرة في السنة السابقة لم تنقص إلا بنسبة ١٠٪ تقريباً ومن جهة أخرى فإن الظروف الجوية غير المواتية وخفض زراعة حشخاش الأفيون ربما أسفرا عن انخفاض في انتاج الأفيون بحوالي ٣٠٪ .

وتعتبر مواصلة إنتاج الأفيون في أفغانستان وما يترتب عليه من تهريب للمواد الأفيونية والأنشطة الإجرامية المقترنة به في غرب آسيا تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ويعرقل سبيل السلام والأمن فيها وهناك شواهد على وجود روابط بين تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات في دول آسيا الوسطى وفضلا عن ذلك تتوافر كميات كبيرة من المواد الأفيونية المخزونة وتنخفض أسعارها ويزداد المعروض مما يؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة، ومن جهة أخرى كانت طالبان قد أصدرت في يولية ٢٠٠٠م مرسوما بحظر زراعة خشخاش الأفيون .

ويجرى تهريب كميات متزايدة من المواد الأفيونية عبر غرب آسيا ويستخدم المهربون معظم بلدان غرب آسيا كنقاط عبور للمواد الأفيونية المنتجة في أفغانستان والتي ينقل معظمها إلى أوروبا وبعض المناطق الأخرى .

وقد سلجت كمية الهيروين المضبوطة زيادة ملحوظة في إيران وطاجيكستان وبلدان أخرى في غرب آسيا .

أدى انتشار الزرعة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات في غرب آسيا إلى نتائج خطيرة على نطاق إساءة استعمال المخدرات في المنطقة ، ويبدو أن معدلات إدمان المواد الأفيونية في باكستان وإيران قد سجلت أعلى معدلات في العالم ، كذلك يعد تعاطي الهيروين في غرب آسيا في ارتفاع مستمر وخاصة في المناطق الواقعة على جانبي طرق التهريب المارة بدول الكومنولث مما يساعد على انتشار الإصابة بعدوى الإيدز لتقاسم إبر الحقن بين الأشخاص الذين يتعاطون الهيروين بالحقن .

أوروبا :

يزداد انتشار المخدرات في أوروبا وخاصة المخدرات التخليقية والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية وعلى الرغم من قلق السلطات العامة إزاء تعاطي المخدرات التخليقية إلا أنه لم تتخذ سوى إجراءات قليلة لمنع تعاطيها ، ويبدو أن بعض الحكومات في أوروبا مقتنعة تماما بأنه ليس من الممكن منع تعاطيها .

وقد تركزت المناقشات في أوروبا الغربية بشأن سياسات المخدرات على تنفيذ أنشطة الحد من الأضرار مثل إنشاء غرف الحقن بالمخدرات أو مدى فعالية برامج علاج إدمان الهيروين وعلى أثر ذلك الاهتمام يبدو أن بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بدأت في زيادة الاهتمام بالحد من الأضرار .

وكانت هيئة الرقابة الدولية على المخدرات قد أشارت منذ سنوات عديدة بأن للحد من الأضرار دوراً في الاستراتيجية الوقائية التي تستهدف خفض الطلب إلا أن الهيئة قد أوضحت برامج الحد من الأضرار عنصراً من عناصر استراتيجية أوسع وأشمل لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة .

أوقيانيا:

في استراليا لا يزال الاتجار غير المشروع بالهيروين وإساءة استعماله يمثلان مشكلات خطيرة فبينما سجلت مؤشرات الضبط توافر المخدر على نطاق واسع وكذلك هبوط سعره إلا أن درجة نقائه ما زالت مرتفعة وظل يرتفع معدل الوفيات الناتج عن تعاطي الهيروين في استراليا ، وتأمل الهيئة في أن تواصل الحكومة جهودها لهذه التطورات في إطار المعاهدات الدولية للرقابة على المخدرات .

وبالرغم من أن مشكلات الاتجار غير المشروع بالهيروين والكوكايين وإساءة استعمالها كانت معظمها قاصرة على جزر المحيط الهادي إلا أن مؤشرات الضبط تؤكد إلى أن هذه المنطقة تستخدم بصورة كبيرة كمكان لإعادة شحن هاتين المادتين وتأمل الهيئة أن تقوم الحكومات المعنية بدورها في التصدي لمكافحة المخدرات والأثر الأوسع السياسية الجديدة في جزر المحيط الهادي على قدرة تلك الحكومات .

جدير بالذكر أن الانتاج العالمي من مختلف أنواع المخدرات قد شهد تصاعداً عاماً خلال السنوات الأخيرة ، وتشير تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠م إلى أن حجم المشكلة عالمياً يمكن التعبير عنه احصائياً على النحو التالي :

- نحو ٧٦٥ طن من الكوكايين .
 - قرابة ٤٨٠٠ طن من الأفيون .
 - حوالي ٤٨٠ طن من الهيروين .
 - حوالي ٣٠ ألف طن من القنبيات (الحشيش والماريجوانا والبانجو) .
- كما تشير ذات الإحصاءات في مجال تعاطي المخدرات إلى ما يلي :
- حوالي ٢ , ٤٪ من سكان العالم (الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر) يتعاطون المواد المخدرة بأنواعها المختلفة ، ويقدر عددهم بقرابة ٢٠٠ مليون نسمة .

- توزيع المتاطين على المستوى العالمي على النحو التالي :
- متعاطو القنبيات ١٤٤ مليون .
- متعاطو المنشطات الأمفيتامينية ٢٩ مليون .

- متعاطو الكوكايين ١٤ مليون .

- متعاطو الأفيونيات ومشتقاتها ٥, ١٣ مليون

أسباب تزايد حجم الإنتاج غير المشروع للمخدرات عالمياً

يمكن حصر الأسباب الرئيسة لتفاقم حجم إنتاج المخدرات في العالم فيما يلي :

السبب الأول : تزايد حجم المساحات المنزرعة للمخدرات:

تشير احصاءات الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات ولجنة المخدرات والانتربول واحصاءات الضبطيات الواردة من مختلف دول العالم إلى تزايد حجم الانتاج العالمي للمخدرات على مستوى العالم سواء كان انتاجاً مشروعاً أو غير مشروع ، ويلاحظ إننا يجب ألا نغفل أن الدول التي يصرح لها بالانتاج المشروع تتسرب منها كميات إلى سوق الاتجار غير المشروع وذلك لزيادة حجم المساحات المنزرعة .

السبب الثاني : عدم إحكام الرقابة على الزراعات الدولية المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية:

هناك جزء من المخدرات والمؤثرات العقلية المتاحة للمتعاطين في سوق الاتجار غير المشروع في المخدرات مصدرها التجارة الدولية المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية ، وبالرغم من وجود ضوابط تحكم التجارة الدولية للمخدرات منذ صدور معاهدة الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي عام ١٩١٢م التي نصت على قصر إنتاج الأفيونيات والكوكايين على تلبية الاحتياجات العلمية والدوائية ، ووجود ضوابط تحكم التجارة الدولية

للمؤثرات العقلية منذ دخول اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١م في حيز التنفيذ وان كانت هذه الضوابط أقل إحكاماً من تلك التي تحكم تجارة المخدرات لعدم توافر الخبرة اللازمة لوضع تقديرات احتياجات العالم من الاحتياجات المشروعة من المؤثرات العقلية .

السبب الثالث : عجز بعض الدول عن مكافحة الإنتاج غير المشروع في المخدرات أو استخدام أراضيها لعبور المخدرات من دول الإنتاج إلى دول الإستهلاك:

تعاني أكثر الدول المنتجة للمخدرات من عجز في هياكلها الأساسية والخاصة بمكافحة المخدرات ، كما أن السلطات الوطنية في هذه الدول لا تستطيع دخول مناطق إنتاج المخدرات ، اما لإعتبارات قبلية أو جغرافية أو مناخية أو اجتماعية أو أمنية .

السبب الرابع : حرب الكارتلات :

اعتقدت الحكومات في كولومبيا وبيرو وبوليفيا وأمريكا اللاتينية أن زراعة الكوكا داخل أراضيها لن تضرها - فمضغ أوراق الكوكا أصبح من ثقافة الهنود الحمر ولا تمثل الأوراق التي يتم مضغها سوى ١٠٪ من إنتاج الكوكا أما الباقي يتحول إلى كوكايين يصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتتكدس خزائن البارونات بالنقود التي ينفق بعضها على الفلاحين العاملين في حقول الكوكا وينفق الجزء الأكبر في تدعيم مراكز البارونات وتقوية تنظيماتهم وأغمضت الحكومات العين عن هذا النشاط الآثم .

السبب الخامس : الحروب الطائفية والاضطرابات العنصرية:

أدت الحروب الطائفية والاضطرابات العنصرية إلى زيادة حجم الانتاج

غير المشروع من المخدرات ، ففي لبنان على سبيل المثال أدت الحرب الطائفية إلى زيادة حجم المنتح من الحشيش والتوسع في زراعة الخشخاش وإقامة معامل لتحويل قاعدة المورفين إلى هيروين .

السبب السادس : المطالبة بإباحة بعض أو كل أنواع المخدرات :

في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد إتجاه يطالب بإباحة التعاطي وعلاج المشكلة علاجاً اجتماعياً يركز على التوعية العملية بأخطار المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم .

يذهب البعض إلى أن الماريجوانا مخدر ضرره أخف من ضرر التبغ ، ومن ثم فلا داع لتجريم حيازته أو احرازه أو التعامل فيه على أي وجه كان .

السبب السابع : توظيف المكاسب الطائلة في تسهيل النشاط الإجرامي للمتجرين والمهربين :

قرر السيد دي كويلار الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة أن حجم الأموال المتداولة في سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات في العالم وصل إلى ٧٠٠ مليار دولار سنوياً وكان المبلغ المقدّر سنوياً عام ١٩٨٧م (٣٠٠ مليار دولار) .

السبب الثامن : استفادة المنظمات الإجرامية من التقدم العلمي :

المنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال إنتاج وتهريب المخدرات استفادت إلى أقصى مدى من تقدم علوم الإدارة ، وظهر ذلك واضحاً جلياً من دقة تنظيمها وحسن إدارتها وعلاقات التعاون القائمة بين منظمات الإنجاز في الكوكابين في أمريكا وغيرها من الدول .

الفرع الثاني: خطوط وأساليب إخفاء وتهريب المخدرات دولياً

نتناول في هذا الفرع أهم أساليب إخفاء وتهريب المخدرات دولياً ونماذج من أهم الأساليب التي تم اكتشافها لإخفاء المخدرات وتهريبها، وتم إبلاغ منظمة الانتربول بها حتى تقوم بإخطار الدول الأعضاء بالمنظمة بها للعمل على ملاحظة واكتشاف تلك الأساليب، كأسلوب من أساليب تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة تلك المشكلة، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

- أهم أساليب إخفاء وتهريب المخدرات دولياً.

- نماذج للأساليب التي تم اكتشافها لإخفاء المخدرات وتهريبها دولياً.

أولاً: أهم أساليب إخفاء تهريب المخدرات دولياً

يستخدم المهربون كافة الأساليب والوسائل والمسارات البرية والبحرية والجوية المتاحة لإخفاء ونقل وتهريب المخدرات بدءاً من الجمال والدواب وتطوراً إلى استخدام السفن الضخمة ويخوت النزهة ومراكب الصيد وعلى متن طائرات الشحن الجوي ونقل الركاب والطائرات الخاصة^(١)، وكذا الأجزاء الحساسة من أجسام المهربون من الرجال والنساء واتباعها وإخفائها داخل أمعائهم إلى جانب إخفائها داخل الطرود والرسائل المشحونة بواسطة البريد الجوي ووسائل النقل المختلفة.

واختيار الأسلوب الذي يلجأ إليه المهربون لإخفاء المخدرات ونقلها

(١) مصفطى طاهر، مذكرات عن مسارات التهريب وأساليب الإخفاء، سنة ١٩٨٩،
أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة أو نقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك يتحدد وفقاً لعدة عوامل سوف سنتناولها تفصيلاً وفقاً لما يلي :

١ - نوع وكمية المخدرات المطلوب نقلها:

شحنات كبيرة وشحنات متوسطة وشحنات صغيرة، حيث يتم غالباً تهريب الحشيش في شحنات كبيرة بينما يتم تهريب الهيروين والكوكايين في شحنات صغيرة نظراً لسهولة إخفاء وارتفاع سعر الكميات الصغيرة منها مما يؤدي إلى حرص المهربين وعدم تحملهم مخاطرة وتهريب كميات كبيرة منه خوفاً من ضبطها لذا يلجأون لتهريبه في شحنات صغيرة .

٢ - الطبيعة الجغرافية لمسار التهريب:

نظراً للموقع الجغرافي لكل من لبنان ومصر على البحر الأبيض المتوسط وصغر المسافة بينهما، لذا كانت تصل مراكز التهريب من شواطئ لبنان إلى شواطئ مصر في ٢٤ ساعة، وكان غالباً ما يتم تهريب الحشيش من لبنان إلى مصر عن طريق البحر وذلك في شحنات كبيرة بواسطة سفن عن طريق البحر الأبيض المتوسط، وأحياناً أخرى للتضليل يستخدم طريق رأس الرجاء الصالح ويتم تسليم المخدر في البحر، حيث يخزن في صحراء سيناء الشمالية والجنوبية والممتدة والوعرة والتي تسيطر عليها قبائل محددة بجانب أن كل قبيلة لها مناطق تسيطر عليها ولا تسمح بنقل المخدرات عبرها إلا بواسطة ومقابل أجر مادي لذلك^(١)، وكان يجري نقلها بعد ذلك من سيناء

(١) حجم مشكلة المخدرات في مصر، تقرير أعده الباحث في اجتماع المؤتمر الدولي الثالث لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات الأفريقية الذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٥-٦ يونية ١٩٩٠م حيث شارك الباحث في عضوية الوفد المصري في المؤتمر .

إلى داخل وادي النيل بعد عبورها بقناة السويس أو المعابر الواقعة على قناة السويس ، وذلك أيضاً يحتاج إلى تحديد أسلوب التهريب حيث يتم أحياناً إخفاؤها داخل الإطار الداخلي للسيارات ثم عبور الرجال بها سباحة من البر الشرقي إلى البر الغربي أو يتم استخدام مخازن سرية في وسائل النقل سواء كانت سيارات لوري أو داخل تلك سيارات نقل البنزين ، وأحياناً أخرى تستخدم مراكب الصيادين الذين يعملون في صيد الأسماك داخل المجرى الملاحي لقناة السويس ثم نقل بعد ذلك إلى تاجر الجملة الذي يستخدم عدة أساليب أخرى في تخزينها وإخفائها سواء كان داخل تجاويف حائط المنزل أو درج سري بدولاب أو مخزن سري في باطن الأرض .

وأحياناً أخرى كان يتم التهريب عن طريق البر من لبنان إلى الأردن ومنها بحراً عن طريق عبور البحر الأحمر إلى سيناء^(١) ، وقد يتم التهريب عبر حدود برية فقط مثلاً لذلك خط التهريب الذي ظهر منذ سنوات طويلة لتهريب الحشيش عبر الحدود السودانية المصرية .

وقد يتم لمسافات شاسعة عبر دول وقارات مختلفة مثلما هو حادث في حالة تهريب الهيروين من باكستان إلى مصر أو الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا والشرق الأوسط أو الهيروين من تايلاند إلى أمريكا عبر منطقة الشرق الأوسط .

(١) على أحمد راغب . تقرير عن حجم مشكلة المخدرات في مصر مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في أفريقيا (هونوليا) يونية ١٩٩٠م .

٣ - الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة لعصابات التهريب:

وهي تختلف حسب ما إذا كان التهريب يتم داخل حدود الدولة أو من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة .

فالتهريب الذي يتم داخل الدولة غالباً ما تسيطر عليه عصابات ترتبط بعلاقات أسرية أو علاقات مصالح وتبادل منفعة وغالباً يتم تخزين المخدرات طرف عناصر خالية من أي شبكات حولها لضمان سرية مكان الإخفاء - ثم تنقل إلى تجار التجزئة بواسطة أفراد آخرين مسلحين بأسلحة نارية في أوقات وأماكن تحدد في ميعاد تسليم المخدر بمعرفة البائع وليس المشتري مع استخدام عدة وسائل للتمويه وكشف مكان التسليم لاكتشاف أي كمين لرجال الضبط بذلك المكان ، ولا يتم تسليم المخدر إلا بعد استلام ثمنه بالكامل قبل ميعاد التسليم بوقت كاف حتى يضمن عدم الإبلاغ عنه من المشتري حرصاً على المال الذي دفعه ثمناً لصفقة المخدر .

أما التهريب من دولة إلى أخرى فيتم ذلك بواسطة نوعين من العصابات المنظمة التي تربطها علاقة متينة وهما :

١ - العصابة الرئيسة وهي مكونة من منتج المخدر سواء كان المخدر طبيعياً حشيش - أفيون ، أو يتم تصنيعه هيروين - كوكايين - حبوب مخدرة وأعوان ذلك المنتج والسماسة والوسطاء بين المنتج وتاجر الجملة - وهؤلاء جميعاً غالباً ما يكونون من الطبقة العليا في المجتمع الذي ينتمون إليه وتكون لهم أنشطة زراعية وتجارية وصناعية متعددة ويتعاملون مع البنوك ورجال السياسة والاقتصاد ولا يميلون لاستخدام العنف .

٢ - العصابة المعاونة وهي المسئولة عن إخفاء وتحديد وسيلة نقله وخطوط تهريبه بحراً أو جواً أو براً وأسلوب تسليم المخدر لتاجر الجملة وأسلوب

تأمين حراسة نقل المخدر خلال تلك المراحل - وغالبا ما تشكل تلك العصابات من أفراد على علاقة أسرية أو تربطها علاقة إجرامية قديمة وتكون تلك العصابة دائمة مسلحة وتميل إلى استخدام العنف .

٤- المخاطر الطبيعية والأمنية المحيطة بمسار التهريب:

مثالاً لذلك أنه في أعقاب حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء وتحول المهريين عن استخدام الطريق البري : لبنان، سوريا، الأردن (أو إسرائيل) إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء وكذا عن استخدام الطريق البحري حيث كان يتم الانزال على سواحل سيناء ولجأوا إلى جلب المخدرات من لبنان عبر البحر المتوسط، ولجأ كبار المهريين في سيناء إلى أهالي منطقة الساحل الشمالي الذين لم يكن لهم حتى عام ١٩٧٦ م، أي نشاط في تهريب المخدرات وتم تجنيدهم لحسابهم وذلك لانزال شحنات المخدرات القادمة من لبنان على الساحل الشمالي للمنطقة الواقعة من الإسكندرية حتى السلوم وعندما كثف وجود القوات المسلحة المصرية منذ عام ١٩٧٤ م، قرب الحدود الغربية وانتشرت اللنشات البحرية على طول الساحل الشمالي توقف نشاط المهريين عن استخدام ذلك الطريق .

وعقب عودة سيناء إلى مصر عام ١٩٧٥ عاد المتهربون إلى استخدام سواحل سيناء والطريق البري القديم وعندما اشتدت قبضة رجال المكافحة على تلك الساحل تحول المهربون إلى إنزال المخدرات على السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر، ثم تهريبها عبر الحدود البرية المشتركة إلى مصر، وعلى نفس المنوال عندما قامت سلطات المكافحة في الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد الرقابة على الرحلات الجوية القادمة إلى مطاراتها

بالإضافة إلى تدمير عدة مطارات سرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا الجنوبية اتجه المهربون إلى نقل شحنات الكوكايين جواً من أمريكا الجنوبية إلى المكسيك ثم يتم إعادة تهريب الكوكايين عن طريق وسائل النقل البري التي تعبر الحدود البرية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ طول تلك الحدود حوالي ١٩٠٠ ميل .

وسوف نعرض فيما يلي أهم وسائل إخفاء وتهريب المخدرات والتي تستخدم عالمياً في كافة دول العالم .

أولاً : التهريب بواسطة وسائل النقل بحراً وجواً وبراً .

التهريب بواسطة البحر :

الوسائل المستخدمة :

- سفن تشتري خصيصاً للتهريب .

- داخل الطرود والبضائع المشحونة على السفن التجارية والحاويات .

- مراكب الصيد ويخوت النزهة .

- سفن التموين وخدمات البترول .

- أطقم السفن - المسافرين .

أساليب التهريب :

- انزال الشحنة على الحاويات العادية بالموانئ .

- التسليم في عرض البحر أو بالقرب من الساحل إلى :

- هليوكوبتر - زوارق صغيرة سريعة

- مراكب الصيد - الغواصين المدربين .

- التصبير والبشلة وهي تخزين المخدرات في البحر وأسفل مستوى سطح

الماء لحين نقلها على دفعات في الوقت والأسلوب المناسب للمهرب .

التهريب بواسطة الجو:

الوسائل المستخدمة :

- طائرات الركاب والشحن الجوي خلال الرحلات العادية من دول الإنتاج

لدول الاستهلاك .

- استخدام الطائرات الخاصة (اسقاطها بالمظلات في مطارات خاصة) .

- استخدام الهليكوبتر لنقل المخدرات من مكان لآخر داخل حدود الدولة

أو إلى دول أخرى أو نقلها من السفن في عرض البحر وانزالها للبر .

التهريب بواسطة البر:

- الأشخاص المتسللون (على ظهورهم وأجسامهم أو داخلها- في ملابسهم

وأمتعتهم) .

- السيارات : ركوب - شاحنات - ثلاجات .

- القطارات الدولية .

- الجمال والدواب المختلفة .

ثانياً : التهريب بواسطة المسافرين وأمتعتهم:

١ - تثبيت المخدرات على الجسم : على أجزاء الجسم (الصدر- الوسط -

حول الساقين - شعر الرأس - داخل الملابس الداخلية - أحزمة خاصة -

الأطراف الصناعية للمعوقين) .

٢ - الابتلاع والإخفاء في تجاويف الجسم وعدد من بالونات مطاطية بها

هيروين أو كوكايين وزن الواحدة ٥٠-٧٠ جم مغلفة بالبلاستيك لمنع

انفجارها داخل الجسم ، الإيلاج في القبل والدبر .

٣- عمليات جراحية في سمانة الكتف- البطن- بين طبقات الدهن لاختفاء الهيروين .

٤- الإخفاء في الملابس والأمتعة ، والملابس (الأحذية والصنادل- الملابس المشربة بالكوكايين والهيروين) الحقائب والأمتعة (الجوانب والأسطح المزحمة للحقائب- الأجهزة الكهربائية- التماثيل) . المصنوعات الخشبية - أدوات رياضية- الكرتون المشرب بمحلول الهيروين والكوكايين - كراسي المعوقين- تجاويف الشماعات الخشبية- الآلات الموسيقية- الحقائب وطرود الدبلوماسيين .

٥- الاختفاء في الأطعمة والمشروبات داخل البرتقال وجوز الهند والبطاطا الأفريقية والبقول السوداني ، والرمان علب الشاي والجبنة وإذابة الهيروين في الماء وتجميده على شكل مكعبات الثلج المستخدمة في حفظ الأطعمة المشحونة على الطائرات داخل زجاجات الخمور- داخل باطن السمك .

٦- استخدام الأطفال في التهريب :

- لاختفاء المخدرات في ملابس ولعب وعربات ومقاعد الأطفال .

- تحت الأطفال النائمين .

- في تجاويف أجسام الأطفال .

- الجنائز الحبس .

ثالثاً : التهريب بواسطة البريد الدولي :

هي طريقة شائعة لتهريب كميات صغيرة من المخدرات : حشيش-

هيروين- كوكايين- ماريجوانا .

- الوسائل العادي والكارت بوستال .

- الصحف والمجلات .

- أغلفة وباطن الكتب .

ثانياً : نماذج للأساليب التي تم اكتشافها لاخفاء المخدرات وتهريبها دولياً

سوف نستعرض فيما يلي أحدث أساليب تهريب المخدرات التي أفادت بها منظمة الانتربول نتيجة ضبطيات أجهزة المكافحة في عدد من دول العالم .

١- حقائب من الكوكايين : استخدام طريقة كيميائية لفصل الكوكايين عن راتنج ألياف الزجاج :

أشارت معلومات الإنتربول عن ضبطيات الحقائب المصنوعة من مزيج الراتنج الاصطناعي وعجينة الكوكايين في أغلب هذه الضبطيات كانت هذه الحقائب مجلوبة من كولومبيا أو فنزويلا ، حيث عثر على حقيبتين سمسونايت في مطار رواي بياريس ، أثر وصول مواطن كولومبي -استرعت رائحة المخدر الطازج القوية التي كانت تبعث من الحقيبتين انتباه ضابط الجمارك إلى قاع الحقيبة وعند التدقيق تبين أن في الحقيبتين قاعين مصنعين من مزيج قوامه (٧٠٪) من عجينة الكوكايين و(٣٠٪) من راتنج ألياف الزجاج .

وأحدث وسائل الإخفاء للمقادير الصغيرة من مخدر الكوكايين تتم بوضع حقائب من ألياف الزجاج بداخلها ما يقارب من ٢ كيلو من الكوكايين القاعدي في كل حقيبة ثم تبطن الحقيبة بورق منقوش لتظهر الحقيبة بمظهر الحقيبة الأصلية ، ثم تنزع هذه الحقيبة المكونة من الألياف الزجاجية المخلوطة

بالكوكايين من القالب عندما تجف - وتضاف إليها المفصلات والأففال والحافة الحديدية والبطانة القماش ، وهكذا لا يرى المخدر بالعين المجردة ولا تنبعث منه رائحة تكشفه الاختبارات الكاشفة للمخدرات إلى أن يستخرج من ألياف الزجاج .

طريقة استخراج الكوكايين من ألياف الزجاج:

- ١ - توضع كمية من حمض الكبريتيك في كأس ماء .
- ٢ - توضع ألياف الزجاج في المزيج .
- ٣ - يحرك المزيج مدة ١٠ دقائق تقريباً حتى تغدو ألياف الزجاج شبيهة بالمعجون .
- ٤ - يصفى المزيج بمصفاة قماش في كأس فارغة .
- ٥ - يعصر السائل من ألياف الزجاج والقماش داخل الكأس .
- ٦ - تترك ألياف الزجاج جانباً لإعادة معاملتها .
- ٧ - في كأس أخرى يمزج بعض الماء بالنشادر ، يجب ألا تكون الرائحة قوية جداً .
- ٨ - يضاف الماء والنشادر ببطء إلى المزيج (الماء وحمض الكبريتيك) يتخذ الخليط لون القشدة .
- ٩ - يحرك ببطء لوقت فتظهر عليه رقائق بلورية الشكل .
- ٢ - ضبط ١١٧ كلجم من الكوكايين داخل علب تبريد .
- ٣ - ضبط كميات كبيرة من الكبتاجون (الفنيتلين) في سوريا كان المخدر مخفياً في معدة خراف وفي شاحنة وفي إطاراتها الاحتياطية .
- ٤ - اخفاء هيروين في جانب صندوق خشبي يحتوي على مظلات مصابيح كهربائية .

- ٥- هيروين في علب أفلام سينمائية .
- ٦- استخدام خزانات وقود زائفة لتهريب المخدرات .
- ٧- استخدام معدات غوص كوسيلة لاختفاء المخدرات .

الفرع الثالث: خطة مواجهة مشكلة المخدرات في مصر

نتناول في هذا الفرع نموذجاً للمواجهات المحلية الوطنية لمشكلة المخدرات، حيث تعرض للموضوعات التالية:

أولاً: حجم مشكلة المخدرات في مصر:

تشير الدراسات إلى أن التكلفة الاقتصادية للمشكلة قد بلغت أكثر من ٥ مليارات جنية تشمل الأموال المستنزفة في استهلاك المواد المخدرة ومكافحة العرض من خلال أجهزة وزارة الداخلية والدفاع، ونفقات خفض الطلب والعرض وعلاج الدمنين وإعادة تأهيلهم، كما تشير الإحصاءات في جمهورية مصر العربية إلى الحقائق التالية:

- ان متوسط الضبط السنوي في مجال الزراعات المخدرة ومخدر البانجو خلال السنوات الأخيرة قد بلغ ٥٠٠ فدان منزرعة بنبات القنب، ونحو ٣٦٠ فداناً منزرعة بنبات الخشخاش، وحوالي ٣٠ طناً من مخدر البانجو .

- نجحت الإدارة في تقليص المعروض من كافة أنواع المواد المخدرة حيث بلغ متوسط الضبط السنوي:

- أقل من ٥٠٠ كيلو من مخدر الحشيش .
- أقل من ٤٠٠ كيلو من مخدر الأفيون .
- حوالي ٣٣ كيلو من مخدر الهيروين .

- أقل من ٢ كيلو من مخدر الكوكايين (علماً بأن الإدارة نجحت خلال عام ٢٠٠٠م في احباط تهريب ١٠ كيلو في قضية واحدة).
- حوالي ١١ لتر من مخدر الماكستون فورت .
- كما ضبط من الأنواع المستحدثة نحو ٧٠ ألف قرص من مخدر الاسكتازي و ٥٧٠ طابعاً من عقار ال(أل . إس . دس) خلال العامين الأخيرين .
- اجمالي القضايا المضبوطة خلال السنوات الخمس الأخيرة قد بلغ نحو ١٢٨ ألف قضية بمتوسط ٢٦ ألف قضية في السنة .
- عدد المتهمين في هذه القضايا خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو ١٣٦ ألف متهم بمتوسط ٢٧ ألف متهم في السنة .
- عدد الأحكام الصادرة خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٤٠ ألف حكم بمتوسط ٨ آلاف في السنة .
- أشار التحليل الإحصائي لإجمالي قضايا المخدرات المضبوطة خلال عام ١٩٩٨م ، والأحكام الصادرة فيها بمحافظات القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) إلى أن إجمالي هذه القضايا والمضبوطة بمعرفة المديرية الثلاث قد بلغ (١٠٥١٩) قضية حفظ منها ٢٣٦٢ قضية بنسبة حوالي (٢٢٪) وصدر الحكم بالبراءة في ٥٦٠٨ قضية منها بنسبة تقارن ٥٣٪ وحكم بالإدانة في ٢٥٤٩ قضايا بنسبة ٢٤٪ من إجمالي القضايا المضبوطة .
- أشار التحليل إلى أن القضايا المضبوطة بمعرفة الإدارة خلال ذات الفترة بهذه المحافظات قد بلغ (١١٩ قضية) حفظ منها ٩ قضايا بنسبة أقل من (٨٪) وصدر الحكم بالبراءة في ٢٤ قضية منها بنسبة ٢٠٪ وحكم بالإدانة في ٨٦ قضية بنسبة أكثر من ٧٢٪ .

- عدد المحكوم عليهم بالإعدام منذ صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حتى الآن ٩٧ محكوماً عليه . وقد بلغ من نفذ عليهم الإعدام ١٤ محكوماً عليه .

- تقدر نسبة المضبوطين في قضايا التعاطي بأكثر من ٧٥٪ من إجمالي المضبوطين في قضايا المخدرات وتقدر نسبة المحكوم عليهم منهم بأقل من ١٦٪ من إجمالي المحكوم عليهم في قضايا المخدرات .

- تقدر نسبة المتهمين البالغ أعمارهم أقل من ٢١ سنة بنحو ١١٪ من إجمالي المتهمين في قضايا المخدرات .

- عدد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بالسجون حالياً نحو ١٣٠٠ مسجون .

- عدد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة بالسجون حالياً نحو ١١ ألف مسجون .

ثانياً : قانون مكافحة المخدرات :

رغم اتفاق كافة الأديان على تحريم المخدرات لآثارها السيئة على الإنسان والمجتمع إلا أن الأذهان لم تنتبه إلى أخطارها الحقيقية إلا في أواخر القرن الماضي فبدأت معظم الدول في مكافحتها بوسائل متعددة ومن بين هذه الوسائل التشريعات الداخلية التي تحكم وتنظم الحياة داخل هذه الدول ، والتطور التشريعي بالنسبة لتجريم المخدرات قد بدأ بعقوبات بسيطة إلى أن انتهى لما هو عليه الآن من عقوبات تعدهي الأعنف في كافة الدول .

أما تشريعات مكافحة المخدرات في مصر فإن أول تشريع شهدته البلاد هو ذلك الذي صدر في عام ١٨٧٩م والذي حرم استيراد الحشيش وأوجب

- على السلطات الجمركية مصادرة ما يستورد منه كما منع زراعة الحشيش .
- وفي ١٠ مارس عام ١٨٨٢ أصدر أمر عال وحرم زراعة الحشيش .
- وفي ١٤ يناير ١٨٩٥ صدر قرار لوزير الداخلية يحرم على أصحاب المحلات العمومية تقديم الحشيش في محلاتهم أو السماح بتعاطيه فيها .
- وفي ١٩ مايو عام ١٩٠٠ صدر قرار من وزير الداخلية برفع العقوبة في الجريمة السابقة إلى مائتي قرش غرامة فضلاً عن الحبس لمدة أسبوع وغلق المحل لمدة شهر ويكون الغلق نهائياً إذا صدر حكم ثان بالإدانة .
- وفي يناير ١٩٠٤ صدر قانون المحلات العامة الذي ألغى القرارين السابقين ومنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه في محلاتهم وقد تضمن نفس العقوبة التي كانت مقرره في قرار وزير الداخلية الصادر في عام ١٩٠٠ وجعل الغلق نهائياً في حالة العود .
- أما الأفيون فلم تشهد البلاد تشريعاً يحظره إلا في عام ١٩١٨ حيث تقرر حظر زراعة الأفيون نظراً لحاجة البلاد للأراضي التي تزرع بالأفيون لتخصيصها لزراعة الحبوب بسبب الحاجة إليها أثناء الحرب .
- وبعد مرسوم ٨ مايو عام ١٩٢٢ هو أول ما صدر بشأن المخدرات البيضاء فنص على حظر تصدير أو استيراد الأفيون والكوكايين والهيروين والحشيش من غير ترخيص من وزارة الداخلية ولم ينص القانون على عقوبة المخالفة على من يخالف أحكام هذا المرسوم .
- أما تشريع ١٩٢٥ فهو بحق أول حملة تشريعية صادقة في سبيل مكافحة تعاطي المخدرات وقد أخذ الشارع في هذا التشريع كثيراً عن اتفاقية جنيف الدولية الخاصة بالمخدرات والتي عقدت في ١٩ فبراير عام ١٩٢٥م وأفاد كثيراً من المناقشات التي دارت في عصبة الأمم المتحدة بشأن المخدرات .

- وفي ٢١ مارس عام ١٩٢٦ صدر المرسوم بقانون رقم ٣١ لعام ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش (أبو النوم) منعاً باتاً في جميع الأراضي المصرية وجعل عقوبة الجريمة الحبس مدة لا تزيد عن أسبوع أو غرامة لا تتجاوز جنيه مصري واحد أو أحد هاتين العقوبتين، ثم عدل بالقانون الصادر في ٢١ مايو عام ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش.

- وفي ١٠ مايو عام ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الحشيش.

- ونظراً لظهور خطر المخدرات بشكل واضح وتفاقم حجم الظاهرة وتأثر معظم الأسر بها ومناداة المثقفين وأصحاب الرأي في ذلك الوقت بضرورة اتخاذ الدولة ما تراه لازماً للمكافحة المجدية صدر القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ م.

- واستمراراً لذات السياسة التي تعتمد على المواجهة التشريعية في مكافحة ونظراً للوحدة التي تمت بين مصر وسوريا فقد صدر تشريع ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، ثم عدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤، وأخيراً القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون لسنة ١٩٦٠ م.

- وقد جرم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والتعديلات الملحقه عليه بعض الأفعال واعتبرها جنائية مخدرات واعتبر بعض الأفعال الأخرى تشكل جنحة فقط.

الاتجار في المخدر وكافة صور التعامل:

- تنص المادة ٢ من قانون مكافحة المخدرات على الآتي (يحظر على أي

شخص أن . . . أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطاً في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به).

- وتنص المادة ٧ على الآتي (لا يجوز الاتجار في الجواهر المخدرة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة).

- وتنص المادة ٢٩ على الآتي (يحظر على أي شخص أن . . . أو ينقل أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو احرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أياً كان طور نموه وكذلك بذوره، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً).

- وتنص المادة ٣٤ على عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنية لكل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهراً مخدراً وكان بقصد الاتجار فيه بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وتكون العقوبة الإعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تزيد عن خمسمائة ألف جنية في حالة توافر ظرف من الظروف المشددة السبع السابق ذكرها).

- وتنص المادة ٣٧ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تتجاوز خمسين ألف جنية لكل من حاز أو أحرز أو . . . جوهراً أو نباتاً مخدراً . . . وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً).

- وتم تشديد العقوبة في المادة ٣٨ حيث نصت على الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تتجاوز مائتي ألف جنية لكل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع جوهراً أو نباتاً مخدراً وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي والاستعمال الشخصي وفي الأحوال المصرح بها قانوناً وقد قررت محكمة النقض أن القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشراً أو بالواسطة .

الأفعال المتصلة بالتعاطي :

أ - إدارة أو تهيئة مكان للتعاطي .

ب - تقديم المخدر للتعاطي .

ج - تسهيل تعاطي المخدر .

د - الدفع إلى التعاطي .

التصرف في المخدر من المرخص له في حيازته في غير الغرض المخصص له :

نصت المادة (٣٤/ ب) من قانون مكافحة المخدرات على عقوبة الإعدام أو الأشغال المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنية لكل من رخص له في حيازة جوهر مخدر لاستعماله في غرض معين وتصرف فيه بأية صورة في غير هذا الغرض .

تأليف عصابة للاتجار في المخدرات :

استحدثت المشرع في المادة (٣٣/ د) جريمة جديدة من جرائم المخدرات فقد نصت تلك المادة على عقوبة الإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنية لكل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة أو

إدارتها أو التدخل في إدارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد .

وقدم جرم المشرع بهذا النص نشاط كل شخص يمكن أن تكون له صلة بالعصابة والمقصود بإدارة عصابة هو تنظيم العمل بين شخصين أو أكثر اتخذ نشاطها صورة الاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣، وقد جرم المشرع كل شخص له نشاط في تلك العصابة سواء بمعاونة أشخاص العصابة في القيام بنشاطها وذلك بالتدخل في نشاطهم أو الانضمام إليهم أو قبوله تنفيذ أي عمل من الأعمال التي تقوم بها العصابة، أو الاشتراك فيها بأي صورة من صور الاشتراك الجنائي .

ثانياً : خطة المواجهة:

في إطار الاستراتيجية الأمنية لوزارة الداخلية، وأولى أولوياتها المواجهة الحاسمة لمشكلة المخدرات مع مراعاة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وإيماناً بأهمية التخطيط العلمي الواقعي المتطور غير التقليدي لتكثيف جهود الوزارة بكافة أجهزتها كي تعمل في منظومة أمنية واحدة لتفعيل دورها الأمني في مواجهة المشكلة، وبأهمية دور الإدارة في وضع خطة مستقبلية لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، وبناء على نتائج استقراء التقارير الموضوعية والإحصاءات، تم وضع خطة للعمل في إطار المحاور التالية :

المحور الأول : الزراعات المخدرة:

١- أن تستهدف حملات الزراعات التركيز على ضبط كبار الممولين

والزارعين ومتجري البانجو، مع توفير الأدلة والقرائن ضدهم، وتقديمهم إلى النيابة العامة مقبوضاً عليهم، ولا سيما بمناطق انتشار الزراعات المخدرة، وذلك دون الاقتصار على إبادة هذه الزراعات، مع مراعاة احتمالات تعرض القوات للمقاومة، لذلك تم دعم قسم مكافحة الزراعات المخدرة بمجموعة من الضباط الذين سبق لهم العمل بتلك المناطق، للاستفادة من خبراتهم في ملاحقة وضبط كبار الزارعين في إطار من الإجراءات القانونية، كما تم إنشاء تمرکزات تضم قوات تكتيكية على مستو عال من التدريب، ومسلحة تسليحاً خاصاً ومدعومة بالمدرعات، لضمان تحقيق التفوق النوعي على القائمين على الزراعات، ولحسم أي مواجهة محتملة مع كل من تسول له نفسه لمقاومة قوات الإبادة والضبط.

واستهدف توفير هذه التمرکزات تحقيق ما يلي :

- أ- السرية اللازمة للماموريات ضبط المتهمين، وعدم مشاهدة تحرك القوات قبل المأمورية، أثناء تحركها على المحاور الرئيسية المؤدية إلى هذه المناطق للقيام بمهامها، حرصاً على تحقيق عنصرى المفاجأة والردع.
- ب- توفير جهد القوات واستهلاك المعدات ونفقات الانتقال من القاهرة إلى هذه المناطق النائية.
- ج- تحقيق استمرارية الحملات طوال العام بالاشتراك مع ضباط الإدارة الموجودين بهذه المناطق.
- د- اكتساب القوات خبرات تراكمية بنوعية المأموريات وجغرافية المناطق الجبلية والصحراوية التي تكثرت بها الزراعات غير المشروعة مما يسهل أداءهم لمهامه.

٢- التنسيق مع وزارة الدفاع وقوات حرس الحدود لمشاركة قوات من الشرطة
باسلحتها في دوريات الاستطلاع الجوي بهدف مطاردة وضبط القائمين
على الزراعة حال وجودهم بمنطقة الزراعات .

٣- عقد لقاءات مع القيادات الشعبية بحضور القيادات التنفيذية ، بهدف
تحديد مسؤولياتهم عن الزراعات بمناطقهم ، مع تفعيل دورهم في كسب
الرأي العام لصالح جهود المكافحة .

٤- تفعيل واتخاذ الإجراءات القانونية والشرطية والاستثنائية تجاه كبار
الممولين والزارعين .

٥- تنمية أدوار الأجهزة المعنية بدعم مشروعات التنمية البديلة .

المحور الثاني : مواجهة الجلب والتهرب :

١- دعم عمليات مواجهة خطوط التهرب الرئيسية لمخدري الهيروين
والحشيش عبر الحدود الشرقية والغربية . . بتعزيز فروع الإدارة بالمنافذ
البرية والموانئ البحرية والجوية بجنوب سيناء ومطروح ، وذلك بنذب
عدد من الضباط ذوي الخبرات المتميزة ، للاستفادة بهم في تكثيف جهود
المكافحة خلال المرحلة المقبلة بهدف الحد من أنشطة التهرب ، على أن
يتم اختصاصهم ومسئولياتهم إلى دائرة مقار الفروع المسندة إليهم ،
بالتنسيق مع رؤساء المناطق .

٢- توفير الإمكانيات البشرية والمادية للضباط في مواقعهم الجغرافية النائية
لرفع مستوى أدائهم (سيارات خدمة شاقة- أجهزة اتصالات- أجهزة
مساعدات فنية- مقار إدارية- استراحات لائقة . . . إلخ .).

المحور الثالث : مواجهة علانية الاتجار والبور :

الاهتمام بمواجهة البور الإجرامية وعلانية التعاطي بالمنطقة المركزية، والتي تنعكس آثارها سلباً على جهود أجهزة المكافحة لدى الرأي العام . . من خلال تشكيل مجموعة عمل من الضباط الأكفاء وذوي الخبرة والدراية بالعمل الميداني بهذه المناطق، وقد روعي تفرغ هذه المجموعة لمواجهة تلك الظاهرة بحسم . . . بهدف تفرغ باقي أنشطة المكافحة لتحقيق أهداف استراتيجية الإدارة الأساسية في مجال ضبط كبار المنتجين والمهربين والمتجرين .

المحور الرابع : مواجهة التعاطي :

روعي بالخطة ما يلي :

١- تكثيف جهود ضبط المتعاطين مع مراعاة أن مديريات الأمن تمثل القاعدة العريضة لضبطهم، مع الاهتمام بالإجراءات القانونية لضبطهم بهدف تحقيق الردع الجنائي .

٢- أهمية توفير خط تليفوني مباشر بالإدارة (أرقام سهلة الحفظ)، وإعلانه بوسائل الإعلام، وذلك لتلقي البلاغات - على مدار اليوم- لبلاغات الاتجار العني والإدمان والتعاطي والتي تؤثر على الرأي العام، بحيث يمكن الاستفادة منها كمصادر للمعلومات والمساعدة في ضبط البور والمتعاطين .

٣- التنسيق مع المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، بشأن التوعية من أخطار المخدرات بكافة الوسائل المتاحة، وذلك لتفعيل جهود خفض الطلب .

المحور الخامس : تتبع الثروات غير المشروعة:

نظراً لأن أحكام محكمة القيم العليا تشترط لمصادرة الأموال أن يكون المحكوم عليه قد سبق الحكم عليه في أكثر من قضية لذلك فقد تم حصر كافة من سبق الحكم عليهم أكثر من مرة من المسجلين جنائياً مخدرات لفحص ثرواتهم ، تمهيداً لتقديمهم للمدعي العام الاشتراكي .

المحور السادس : التعاون الدولي :

من خلال عمليات التسليم المراقب وتبادل المعلومات والخبرات ، والحرص على تفعيل بروتوكولات واتفاقيات التعاون الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية عربياً وعالمياً ، وكذا تعزيز أوجه التعاون مع المنظمات الدولية والدول الصديقة من خلال ضباط الاتصال .

المحور السابع : المشاركة في جهود خفض الطلب:

يشمل محور خفض الطلب جهود العديد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التوعية ، وفي الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والرياضية والاقتصادية ، والتي تستهدف الأسرة والطفولة والشباب ، وترمي إلى توجيه الطاقات نحو التطور الحضاري ونبذ معوقاته ، كما تهتم بالتوعية بمعناها الواسع ، والرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية وعلاج الأشخاص الذين تورطوا في الإدمان بهدف إعادة تأهيلهم كي يعودوا أفراداً صالحين ومنتجين في المجتمع .

وإيماناً بأهمية إيلاء عناية متكافئة ومتوازية بين جانبي مكافحة العرض وخفض الطلب ، تقوم الإدارة بالإسهام في دعم جهود خفض الطلب من

خلال مشاركة ضباطها في حملات التوعية بالجامعات والمدارس والأندية ومختلف تجمعات الشباب ، كما تسهم في البرامج الإعلامية ، والمؤتمرات المعنية .

الفرع الرابع: التعاون الدولي والجهود العالمية والإقليمية لمواجهة مشكلة المخدرات

قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن لكثير من الدول تشريعات خاصة بالمواد المخدرة ، والدول التي كان لها تشريعات كانت تشريعاتها غير كاملة ولا غناء فيها ، فلما وضعت الحرب أوزارها بادرت هذه الدول إلى سد ما نقص في قوانينها أو صوغ تشريعات جديدة وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الجهود الدولية التي بذلت في هذا المجال وهدفت إلى القضاء على إساءة استعمال المخدرات وذلك بوضع نظام رقابي يكفل قصر العقاقير المخدرة والمؤثرة نفسياً على أوجه الاستعمال الطبي والعلمي والنفسى وقد قطعت هذه الجهود مشواراً طويلاً منذ اجتماع لجنة شنغهاي عام ١٩٠٩ م حتى الآن ، عقدت في العديد من المعاهدات الدولية وصادف الكثير من العقوبات والمصاعب ويكفي أن نقول أن عدد الدول سنة ١٩٠٩ م التي اشتركت في مؤتمر شنغهاي كان ١٣ دولة بينما بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة ١٩٦١ م عدد ١٢٩ دولة للدلالة على مدى الاهتمام الدولي الحالي بالمشكلة .

ولم يكن ينظر إلى مشكلة المخدرات حتى نهاية القرن التاسع على أنها مشكلة دولية تتطلب اتفاقاً متعدد الأطراف على نطاق عالمي ، وكان الاعتقاد الغالب ان تعاطي المخدرات يرجع إلى العادات المتأصلة لدى السكان في

بعض الدول ، لذا كان من الطبيعي أن نجد دولة مثل بريطانيا العظمى تخاص حروب الأفيون في منتصف القرن التاسع عشر وذلك بمساعدة فرنسا كي تبقى الأسواق الصينية مفتوحة أمام تجارة الأفيون الواردة من الهند البريطانية .

ولو دار في خلد بريطانيا آنذاك أنها سوف تبتلى ببدء الإدمان على المخدرات لما فكرت في هذه الحروب الطاحنة بل وساعدت في القضاء على هذه التجارة القاتلة ، إلا أن التطورات التي حدثت بعد ذلك مثل زيادة حجم التجارة الدولية والتطور السريع في وسائل الانتقال والاتصال وبالتالي في الحد من عنصر المسافات المكانية ، وقيام المجتمعات الصناعية ومما خلقتة من وجود يسود فيه القلق والتوتر الذي يتزايد فيه الطلب على المخدرات ، هذه التطورات أزلت أو كادت الأسواق العالمية التي كانت تحيط الشعوب داخل أقاليمها ، وهكذا أصبح ما كان خطراً قاصراً على بعض الأقطار تمهيداً متزايداً وخطراً داهماً على صحة العالم ، وظهرت أهمية الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة مشكلة المخدرات .

وإلى جانب الجهود العالمية لمكافحة المخدرات كان هناك جهود أخرى تبذل على المستوى الإقليمي في مناطق عديدة من العالم ، سواء على مستوى القارات أو بعض المناطق الجغرافية عبر هذه القارات ، أو داخل كل منها ، ومن ذلك أوروبا الموحدة ، وأفريقيا ، الأمريكتين ، آسيا ، مجموعة الدول العربية ، ودول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول آسيا والباسفيكي ، ودول غربي آسيا ، ودول شرقي آسيا . . . وغيرها .

ونظراً لصعوبة تناول الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة المخدرات في جميع هذا المناطق فإن الدراسة هنا تكتفي بتناول نموذج لهذه الجهود يتمثل

في التعاون الإقليمي العربي باعتبار ماله من أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، ولموضوع الدراسة والذي نتناول فيه جانبا مقارنا بين كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، فالمنطقة العربية لم تكن بمعزل عن عالمنا الواسع وما يعاينه من مشكلات وتحديات والتي من بينها مشكلة المخدرات ، الأمر الذي جعلها تدرك خطورة المشكلة وأهمية بذل الجهود للسيطرة عليها ، كما جعلها تعمل على تعزيز الجهود المبذولة على المستوى الدولي في سبيل الوصول إلى معادلة من شأنها درء مخاطر هذه الآفة والاستجابة لتحدياتها وتحجيم امتدادها .

وكان من ثمرة التعاون العربي في مجال مكافحة الجريمة بشكل عام والمخدرات بشكل خاص انشاء مجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان له العديد من الجهود المتميزة للتصدي لمشكلات المخدرات ، وخاصة في المجالات الآتية :

- العمل التنظيمي والتنسيقي والإداري بإنشاء المكتب المتخصص في شؤون المخدرات الذي يعمل في نطاق الأمانة العامة .

- مجال السياسة العامة بوضع الخطط والاستراتيجيات ومتابعتها وعقد اتفاقية عربية ، والتوحيد نحو إصدار قانون عربي نموذجي موحد لمكافحة المخدرات .

- المؤتمرات والاجتماعات .

- البحوث والدراسات .

- العمل الإجرائي التعاون بين الدولية المتخصصة .

فيما يلي تعرض الدراسة بشيء من التفصيل المناسب لأهم الجهود العربية المشتركة في المجالات المختلفة .

أولاً : في مجال السياسة العامة:

أسفرت الجهود العربية في مجال السياسة العامة لمكافحة المخدرات عما يلي :

١- اعتماد الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٨٦ م ومتابعة تنفيذها .

٢- اعتماد وتنفيذ الخطة المرحلية الأولى لهذه الاستراتيجية للسنوات (١٩٨٨-١٩٩٣ م) .

٣- اعتماد وتنفيذ الخطة الثانية للاستراتيجية للسنوات (١٩٩٤-١٩٩٨) .

٤- اعتماد الخطة المرحلية الثالثة للاستراتيجية للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٢ م) ومتابعة تنفيذها .

٥- اعتماد قانون عربي نموذجي موحد للمخدرات عام ١٩٨٦ م .

٦- اعتماد خطة إعلامية عربية موحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات في عام ١٩٩٤ م .

٧- الموافقة على اتفاقية عربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٩٤ .

٨- إعداد مشروع وثيقة استراتيجية عربية شاملة لمواجهة ظاهرة المخدرات في الوطن العربي .

قرارات لجنة المخدرات في دورتها رقم (٤٤) المنعقدة في فيينا خلال شهر مارس ٢٠٠١ م :

انتهت اللجنة إلى الموافقة على القرارات الآتية :

- ١- تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة التهريب والاتجار غير المشروع عن طريق البحر .
- ٢- تبادل المعلومات بين الدول المعنية لمنع تسريب السلائف المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية غير المشروع .
- ٣- التعاون الدولي للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة وتحقيق التنمية البديلة ، عن طريق زيادة المساعدات المالية والتقنية للدول .
- ٤- التعاون القضائي ، لتنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول تنفيذاً فعالاً .
- ٥- التعاون على مكافحة مشكلة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، سعياً إلى حسم مشكلة المخدرات في هذه البلاد بحلول عام ٢٠١٥م .
- ٦- تعزيز التعاون الدولي على إنفاذ القوانين لمواجهة الصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الاجرامية الأخرى ، التي تضطلع فيها جماعات اجرامية منظمة غير وطنية .
- ٧- تدعيم آلية عمل الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات .
- ٨- تعزيز برنامج الأمم المتحدة حول متابعة تحقيق الحكومات للأهداف والغايات المقررة لعامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨م .
- ٩- تنظيم الاستخدام المشروع لمواد البنزوديازيبينات في الأغراض الطبية والعلاجية .
- ١٠- المساعدة المالية الدولية المجاورة لمراكز الإنتاج غير المشروع للعقاقير لرفع قدرتها على التصدي للاتجار غير المشروع .
- ١١- التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في

- الشرقين الأدنى والأوسط واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل الرقابة على التداول غير المشروع لمادة انهيدريد الخل .
- ١٢- تنفيذ نظام الحاسب الآلي والاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال مكافحة المخدرات .
- ١٣- تلبية الطلب المشروع على المستحضرات الأفيونية ، للاحتياجات الطبية والعلمية ، وتعزيز تبادل المعلومات حول الأنمط الجديدة لتعاطي المخدرات والمواد الجديدة .
- ١٤- تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة وتحديد المناطق الجغرافية التي تستوجب اهتماما خاصا من البرنامج .
- ١٥- مساعدة المسافرين الذين يعالجون بمستحضرات طبية تحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية .
- ١٦- دعم التعاون لخفض الطلب على العقاقير ، والاستفادة من التجارة الناجحة في الدول الأخرى في مجالات التدريب والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل .
- ١٧- تفعيل دور برنامج الأمم المتحدة ، ودور لجنة المخدرات ، واستكشاف وسائل مبتكرة لزيادة الموارد المالية المتاحة للبرامج .
- ١٨- التعاون الدولي للتصدي للعقاقير غير المشروعة في آسيا الوسطى ، وإعلان وثيقة التعاون بين دولها .
- ١٩- وقاية الشباب من التعاطي غير المشروع للمخدرات .

الخاتمة

بعد أن استعرضنا حجم مشكلة المخدرات عالمياً وأسبابها، وأهم خطوط وأساليب التهريب، وتناولنا نموذج خطة مواجهة المخدرات في مصر كأحد نماذج المكافحة، فضلاً عن موضوع التعاون الدولي والجهود العالمية والإقليمية لمواجهة مشكلة المخدرات، يمكن أن نؤكد على الحقائق التالية:

١- ان المخدرات هي مشكلة عالمية تتطلب مواجهة شاملة، وتضافر جهود كافة الدول والمنظمات المعنية في إطار استراتيجية متكاملة وشاملة، تستهدف القضاء على أسباب زيادة الظاهرة واستئصال جذورها.

٢- لم تنجح أي من دول العالم من مشكلة المخدرات، ولم تنجح أي منها في القضاء على جذورها، في الوقت الذي تتعاضد فيه قدرات عصابات التهريب والاتجار، ويؤكد ذلك حتمية تعزيز التعاون الدولي، وضرورة قيام الدول بمواجهة المشكلة محلياً من خلال استراتيجيات وسياسات وخطط تقوم على إسهم كافة قطاعات الدولة حكومية وغير الحكومية، مع إيلاء عناية متكافئة ومتوازية لكل من جانب خفض العرض والطلب.

المراجع

المراجع

- الترساوي، عصام؛ لراغب، علي وآخرون (١٩٩٥م)، دليل العمل في مجال ضبط جرائم المخدرات، القاهرة، المطابع الأميرية.
- حسني، محمد نجيب (١٩٨٨م). علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية.
- _____ (١٩٧٩م). شرح قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.
- راغب، علي أحمد (١٩٩٢م)، رسالة دكتوراه بعنوان السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات : دراسة مقارنة أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة.
- ربيع، حامد (د.ت)، وظيفة الدولة الإجرائية في المجتمع المعاصر، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثامن، العدد ٢١.
- سرور، أحمد فتحي (١٩٨١م). الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، الجزء الأول، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- _____ (١٩٧٢م). أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شحاته، شفيق (١٩٥٤م)، تاريخ القانون المصري، الناشر المطبعة العالمية، القاهرة.
- شحاته، علاء الدين محمد (١٩٩٩م). الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة، القاهرة.
- _____ (مارس ٢٠٠١م)، وثائق الدورة ٤٤ للجنة المخدرات، الأمم المتحدة، فيينا.

طاهر، مصطفى (١٩٨٩م). مذكرات عن مسارات التهريب وأساليب
الاخفاء، أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

عبد الحميد، محمد سامي . الاتجاهات المعاصرة للبحث القانوني في العالم
العربي الإسلامي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة
الأولى، العدد الرابع يوليو ١٩٧١ .

_____ . منظمة الصحة العالمية، نظامها القانوني ووظيفتها
التشريعية، محاضرات دبلوم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة
الاسكندرية

عبدالستار، فوزية (١٩٩٠م). شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة
العربية .

عيد، محمد فتحي (١٤١٠هـ) السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات، مركز
أبحاث، ١٤١٠هـ .

_____ (١٩٨١م). جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري
المقارن، رسالة دكتوراه، دار لوتس للطباعة والنشر .

_____ (١٩٨٣م) تطوير العمل في مجال مكافحة المخدرات،
مركز بحوث الشرطة .

_____ (١٩٧٩م) المخدرات في رأي الإسلام، سلسلة البحوث
الإسلامية، مطابع الأزهر .

_____، تقرير هيئة الرقابة الدولية على المخدرات عن السنوات
١٩٨٦-٢٠٠٠م .

محمد، عوض (١٩٦٦م). قانون العقوبات الخاص، المكتب المصري
الحديث القاهرة .

مصطفى، محمد محمود (١٩٦٤م). شرح قانون العقوبات الخارجي،
القاهرة، ط ٦.